أحزاب تعارض تشكيله خوفاً من مركزية التعيين

البرلمان يناقش مجلس الخدمة في شهرين.. والكتل تتهرب من رئاسته

بغداد / إياس حسام الساموك

كشف مقرر مجلس النواب عن قرب طرح قانون مجلس الخدمة الاتحادي لمناقشته في البرلمان، فيما أكدت لجنة النزاهة تسجيلها العديد من الخروقات في التعيينات التي تطلقها وزارات الدولة.

في غضون ذلك، نفت اللجنة القانونية وصول مشروع قانون المجلس إليها، مؤكدة وجوده لدى لجنة العمل والشؤون الاجتماعية حتى اللحظة.

ويقول مقرر البرلمان محمد الخالدي "إن قانون مجلس الخدمة الاتحادي له أهمية كبيرة في إحداث التوازن في مؤسسات الدولة ووزاراتها من خلال الإشراف على كافة التعيينات والدرجات الوظيفية والرواتب ومن شأنه محاربة الفساد الإداري وبشكل كبير، وبالتالي فأن النواب حريصون على مناقشته بعد انتهاء شهر رمضان".

ويأمل الخالدي في تصريح لـ"المدى" أن يحدث توافق سياسي عليه بصورة سريعة وألا يتعطل كثيراً كمئات القوانين التي ينتظر إقرارها في هذه الدورة.

وتقول مصادر في مجلس النواب إن الكتل السياسية ترفض جميعها ترؤس هذا المجلس لعدم وجود صلاحيات لرئيسه من جهة، وحتى لا تخسر مكاسب سياسية ومناصب بحجة ترؤسه من جهة أخرى.

وتؤكد المصادر أن قادة الكتل في الوقت الحالي منشغلون بعدد من القضايا المصيرية التي تواجه البلاد كالانسحاب الاميركي والترشيق واختيار الوزراء الأمنيين وبالتالي فأن هذا المجلس بات في الخانة الثانية من اهتماماتهم كما حصل مع ملف التعداد السكاني والهيئات المستقلة.

ويهدف تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي حسب ما جاء في قانونه، إلى رفع مستوى الوظيفة العامة، وتنمية وتطوير الخدمة العامة، وإتاحة الفرص المتساوية، وضمان مبدأ المساواة للمؤهلين لإشغالها، بالإضافة إلى تخطيط شؤون الوظيفة العامة والرقابة والإشراف عليها، وتطوير الجهاز الإداري، ورفع مستوى الهيكل الوظيفي للدولة، وتطوير كفاءة موظفي الخدمة العامة، وتوفير الرعاية الاجتماعية الملائمة لهم بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ويتكون مجلس الخدمة الاتحادي من رئيس ونائب للرئيس وسبعة أعضاء متفرغين ممن يحملون شهادة جامعية أولية في الأقل على أن يكون (٢) اثنان منهم في القانون و(٢) اثنان منهم في الإدارة والاقتصاد، وواحد في كل من الطب والهندسة والزراعة.

ومن المؤمل أن ينظم المجلس شؤون الوظيفة العامة وتحريرها من التسييس والتحزب وبناء دولة المؤسسات وتشكيل مؤسسة مهمتها تطوير العمل في دوائر الدولة، وبلورة القواعد والأسس السليمة، وتأمين العدالة والحيادية، وضمان معايير الكفاءة في التعيين، وإعادة التعيين والترقية تطبيقا للمادة (١٠٧) من الدستور.

وعلى الصعيد الاقتصادي فأن تشكيله سيدعم التنمية الاقتصادية في البلاد بشكل كبير، كونه يعد أحد ركائز تنظيم التوظيف العام في مؤسسات الدولة.

بالمقابل تنتقد النائبة عن ائتلاف العراقية سهاد العبيدي تأخير سن قانون مجلس الخدمة الاتحادي، مؤكدة وجود كتل سياسية تقف بالضد من هذا القانون، وقالت "إن هذه الكتل تعمل جاهدة من اجل إفشاله وعدم إقراره لأنها ستخسر الكثير عندما يتحول التعيين بصورة مركزية".

وشددت العبيدي في تصريحها لـ"المدى" على أن عدداً من النواب طالبوا هيئة الرئاسة بعرض هذا القانون للقراءة لكن دون جدوى، مبينة أن العديد من الوزارات تحولت إلى مقار للأحزاب أو تجمعات عشائرية.

> **لجنة النزاهة في مجلس النواب كشفت عن تعيين ٣٤ شخصاً في وزارة واحدة، هم من أقارب أحد القادة السياسيين الذين ينتمون إلى كتلة الوزير ذاتها**

وينتقد مراقبون تأخر إقرار المجلس والذي شرع قانونه منذ نيسان، معربين عن أسفهم لان البرلمان يكتفي بتشريع القوانين دون النظر إلى مراقبة تنفيذ ما يشرعه.

وتثار المخاوف من أن يتكون هذا المجلس على أساس المحاصصة بين أعضائه كما في وزارات ومؤسسات الدولة الأخرى، لما للأمر من مخاطر كبيرة، لاسيما مع وجود سوء فهم لمعنى التوازن في وزارات الدولة، فالبعض ينظر لها على أساس طائفي وعرقي وهو أمر خاطئ.

إلا أن عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عمار الشبلي يستغرب من الانتقادات التي توجه إلى المحاصصة في دوائر الدولة ويقول "لا ضير من المحاصصة في تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية إذا كان أعضاؤه كفوئين على اعتبار أن المحاصصة أصبحت واقع حال في جميع مؤسسات الدولة وبالتالي فأن شمول مجلس الخدمة بهذا الأمر بديهيا".

ويلقي الشبلي بالمسؤولية على البرلمان السابق في عدم إقرار مجلس الخدمة، موضحا "أن مجلس النواب السابق رفض تشكيل هذا المجلس بحجة احتوائه ٦٠٠٠ درجة وظيفية، الأمر الذي يسبب ثقلاً على كاهل الدولة، إلا أن هذا المبرر غير صحيح بالنظر إلى حاجة العراق لهذا المجلس والذي يعد ظاهرة ايجابية وصحية معمولا بها في اغلب دول العالم".

عضو لجنة النزاهة يقول إن الحكومة حين أطلقت في هذا العام ٢٧٣ ألف درجة وظيفية، حققت انجازا كبيرا، مستدلا بـ"أن الرئيس الاميركي وعد شعبه في جميع الولايات بأن يطلق ٥٠٠ ألف وظيفة خلال ٤ سنوات"، إلا انه أكد "حصلت هناك خروقات كثيرة في بعض الوزارات كأن يوزع جزء غير قليل من هذه الدرجات الى أقارب الوزير"، موضحا "ضبطنا في إحدى الوزارات أن ٣٤ شخصا من المقبولين للتعيين فيهم تشابه في الأسماء وبعد التحقق من الأمر اتضح انهم أقارب لسياسي من الكتلة ذاتها التي ينتمي إليها الوزير ونحن الآن بصدد مناقشة الموضوع ومن الممكن أن يتم استجواب الوزير إذا ما ثبت تقصيره".

وبحسب إحصائيات شبه مؤكدة فأن عدم تأسيس مجلس الخدمة الاتحادي أدى لإضاعة ١٤٠ ألف درجة وظيفية من المفترض أن توزع على مستحقيها، لكن اغلبها أعطيت من خلال الواسطة وأقارب المسؤولين.

اللجنة القانونية أكدت أن مشروع القانون للمجلس لم يصلها حتى اللحظة وهي بانتظار نظيرتها لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، ويؤكد عضو اللجنة النائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي "بالرغم من التأخير في قراءة هذا المجلس الا إننا عازمون على تشكيلة خلال هذه المرحلة"، مشددا في تصريحات لـ"المدى" على وجود مطالبات عديدة من مختلف الأطراف على ضرورة إكماله، وقال "رغم التجاذبات السياسية التي يعاني منها المشهد لكن يبقى مجلس الخدمة من صلب اهتماماتنا".

من الجوار

العراق على رأس الدول المستوردة من تركيا

يذكر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن العراق وإيطاليا وسوريا تأتي على رأس قائمة الدول المستوردة من تركيا، موضحاً أن الصادرات التركية في كانون الثاني ٢٠١١ سجلت ٩,٦ مليارات دولار. أن أرقام مجلس الصادرات التركي تظهر نمو صادرات البلاد في كانون الثاني ٢٠١١ بنسبة ٢٣ بالمئة مقارنة بالشهر نفسه من ٢٠١٠.

ويتابع نحن بصدد بناء علاقات جيدة مع الجانب العراقي على جميع الأصعدة لاسيما التجارية لما يعود به بالفائدة على الطرفين.

الأردن تجدد دعم بغداد سياسياً وأمنياً

جددت الأردن موقفها الداعم لأمن واستقرار العراق ووحدته ونجاح العملية السياسية فيه حتى يتمكن من استعادة دوره الفاعل في محيطه العربي والإقليمي والدولي، منتقدة الجهات التي تحاول تعكير الأجواء السياسية فيه،

وذكرت وزارة الخارجية الأردنية بتقديم كافة الدعم إلى العراقيين المتواجدين في الأردن قائلا "إن العراقيين في الأردن هم ضيوف وأشقاء وسيستمر الأردن في تقديم كافة التسهيلات اللازمة حتى عودتهم إلى وطنهم".

الكويت: ميناء مبارك شأن داخلي

طالب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي علي الراشد العراق حكومته ومجلس نوابه باحترام سيادة بلاده، مؤكدا أن الكويت تحترم جيرانها ولا يمكن أن تكون سبباً في إيذائهم.

وأضاف في تصريحات صحفية أن ما تفعله بلاده في ميناء مبارك هو شأن كويتي خالص في أراض ومياه سيادية، مشددا رفض أي تدخل من أي طرف في سيادة الكويت وأراضيها، في إشارة إلى الانتقادات العراقية لبنائه.

العدل: تنفيذ القرارات ينتظر مصادقة الرئاسة

التحالف الوطني يطالب الهاشمي التوقيع على احكام الجنائية العليا

متابعة / المدى

نفت وزارة العدل ما تداوله بعض وسائل الإعلام من معلومات عن تنفيذ أحكام الإعدام خلال فترة أمدها شهر في عدد من المسؤولين في النظام السابق من الذين تم تسلمهم مؤخرا من الجانب الأمريكي، فيما طالب التحالف الوطني، نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالتوقيع على إعدام بحق المدانين من أركان نظام صدام

وبحسب وكالة الصحافة المستقلة فأن مدير إعلام وزارة العدل حيدر السعدي قال، أن بعض وسائل الإعلام لم تنقل المعلومة بمهنية والخاصة بتنفيذ إحكام الإعدام بحق المدانين (سبعاوي إبراهيم، وسلطان هاشم، ووطبان إبراهيم، وحسين رشيد، وعزيز صالح النومان)، الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية مصدقة من الهيئة التمييزية.

وأضاف إن الالتباس يكمن في نقل المعلومة الخاصة بالسقف القانوني الذي ستباشر به وزارة العدل تنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين أعلاه، والمحددة بفترة لا تتعدى الشهر من مصادقة رئاسة الجمهورية عليها.

وأشار إلى إن وزارة العدل جهة تنفيذية تباشر تنفيذ أحكام الإعدام بعد اكتسابها الدرجة القطعية ويتم المصادقة عليها من رئاسة الجمهورية بمرسوم جمهوري، وتنفذ تحت إشراف هيئة قضائية ممثلة (برئاسة الادعاء العام)، وحضور قاض، ومدع عام، وممثل عن وزارة الداخلية، وطبيب، ومدير القسم الإصلاحي المسؤول عن السجن الذي يتم فيه تنفيذ الأحكام، للتأكد من أوراقهم قبل تنفيذ الإعدام.

في غضون ذلك دعا نائب عن تحالف الوطني، الأربعاء، نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي للمصادقة على تنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين من أعوان النظام السابق، مشيراً إلى أن جمع بعض التواقيع في مجلس النواب لن يغير في الأمر شيئا. وكان ديوان رئاسة جمهورية العراق أعلن أمس الأول الثلاثاء عن تخويل رئيس الجمهورية جلال طالباني نائبه طارق الهاشمي التوقيع على أحكام الإعدام الصادرة من القضاء العراقي. وكانت المحكمة الجنائية العراقية الخاصة بمحاكمة مسؤولي النظام السابق قد أصدرت حكما بالإعدام في تشرين الأول ٢٠٠٧ بحق وزير الدفاع الأسبق سلطان هاشم احمد والفريق حسين رشيد التكريتي بتهمة الإبادة الجماعية ضد الكرد.

وقال فالح الساري لوكالة أنباء كردستان إن "أعوان النظام السابق الذين تم إحالتهم إلى المحاكم وبعد إصدار الإحكام بحقهم يجب أن تصادق رئاسة الجمهورية على تلك الأحكام"، مشيرا إلى انه "مهما تكن صفة هذا المدان، ومهما يكن انتماؤه العرقي أو الطائفي"، مضيفاً بالقول "نحن مع رأي المحاكم والقضاء الذي اتخذ الأحكام".

ودعا الساري نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالمصادقة على حكم الإعدام"، مبينا أن "جمع التواقيع من أعضاء مجلس النواب أو من الأهالي لن يمنع من تنفيذ حكم الإعدام باعتباره حكماً قضائياً ولا يمكن الرجوع عنه أو الطعن فيه أمام أي محكمة".

وكانت الوزارة العدل قد تسلمت منتصف الشهر الجاري إدارة معتقل "كروبر" من الجانب الأميركي، مع ٢٠٦ معتقلين فيه، من بينهم خمسة من أركان النظام السابق وقد صدرت في وقت سابق أحكام الإعدام بحقهم من قبل المحكمة الجنائية العليا، وهم سبعاوي إبراهيم الأخ غير الشقيق لصدام، وسلطان هاشم وزير الدفاع الأسبق، ووطبان إبراهيم الأخ غير الشقيق لصدام، وحسين رشيد رئيس أركان الجيش العراقي الأسبق، وعزيز طالب القيادي في حزب البعث المنحل.

وأضاف أن "مسألة جمع التواقيع لا يمكن أن تحقق شيئاً ويجب تنفيذ القانون بمواده وفقراته التي اتخذت" ملوحا إلى أن "هيئة الرئاسة مطالبة بالتوقيع على الأحكام التي صدرت من المحكمة الجنائية العراقية بأسرع وقت".

النوّاب يطالبون بإعدامهم

الداخلية: إطلاق سراح الكثير من مجرمي الكواتم بالتحايل على القانون

بغداد / احمد الموسوي

رحبت وزارة الداخلية بسن قانون يعاقب مستخدم الأسلحة الكاتمة بالإعدام، منتقدة خروج بعض المجرمين خلال فترة التحقيق بسبب ما أسمته التحايل على القانون.

وفي اتصال أجرته المدى يوم أمس مع الفريق احمد الخفاجي وكيل وزير الداخلية تحدث عن أن القوى الأمنية قد قامت بإلقاء القبض على عدد من المجاميع التي تقوم بتصنيع هذه الأنواع من الأسلحة محليا ومجاميع أخرى قادمة من الجوار، وأضاف الخفاجي قائلا "اعتقد إنه لو سن مشروع قانون منع وانتشار الأسلحة الكاتمة للصوت والذي يعاقب كل من يحمل أو يتداول أو يجمع هذه الأسلحة، فانه سيساهم وبصورة فعالة في الحد من هذه الظاهرة".

وبالنسبة للإجراءات التي تم اتخاذها بحق هذه المجاميع قال "إن الإجراءات المتبعة من قبل وزارة الداخلية تقتصر بطبيعة الحال على الإجراءات التحقيقية ليتم إحالتهم بعد ذلك إلى السلطات القضائية إلا إن خلال عملية مقاضاتهم يتم التلاعب على النصوص القانونية وبالتالي تبرئة المجرمين".

إلى ذلك، قال عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني وليد الحلي إن فرض عقوبة الإعدام لمستخدمي السلاح الكاتم ضرورية من اجل حماية المجتمع العراقي.

وشدد الحلي في بيان له على ضرورة تشريع قانون خاص بسلاح كاتم الصوت وان تكون عقوبة الإعدام جزاء استخدامه.

وأضاف الحلي، "نحن في العراق اليوم عندنا ظاهرة استخدام السلاح الكاتم من قبل المجاميع الإرهابية لذا أصبح المجتمع العراقي بحاجة ماسة إلى مثل هذا القانون حتى نردع ونتخلص من هؤلاء المجرمين الذين يستخدمون مثل هذه الأسلحة للقضاء على الإنسان الذي كرمه الله واعزه".

وتشهد بغداد واغلب محافظات العراق عمليات اغتيال لشرائح مختلفة من المجتمع باستخدام أسلحة كاتمة للصوت مما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات. وأتمت لجنة الأمن والدفاع داخل مجلس النواب قراءتها الأولى لمشروع قانون منع استعمال وانتشار الأسلحة الكاتمة للصوت، ففي اتصال أجرته (المدى) يوم أمس مع عضو لجنة الأمن والدفاع شوان محمد طه، قال فيه إن "اللجنة قد انتهت من القراءة الأولى من المشروع ومن المقرر أن تتم القراءة الثانية للمشروع في الأسبوع المقبل". وتحدث طه عن أن "مشروع القانون مكون من فقرتين تتضمن إنزال عقوبة الإعدام بحق كل من يقوم ببيع أو شراء أو حيازة أو تجميع هذه الأنواع من الأسلحة"، معزيا أسباب هذه العقوبات إلى أن "هذه الأنواع من الأسلحة تستخدم في الأغراض الهجومية ومن غير الممكن أن يكون سبب حيازتها الدفاع عن النفس".

وكان النائب عن كتلة الأحرار حاكم الزاملي كشف عن أن اغلب مستخدمي (الكواتم) يحملون هويات و(باجات) حكومية، وان ما نسبته (٩٠٪) من الأسلحة الكاتمة للصوت صنعت محلياً ويكثر استخدامها في بغداد.

وقال الزاملي في تصريح سابق له: لا يوجد لدى العراق أي اتفاق على استيراد أسلحة كاتمة للصوت، وان الذي لاحظناه خلال التحقيقات إن (٩٠٪) من هذه الأسلحة قد تم صنعها محليا، ولا توجد منطقة محددة لصنعتها ، مشيرا إلى أن استخدام هذه النوعية من الأسلحة يكثر في بغداد باعتبارها العاصمة، وتختلف عن باقي المدن التي تحدث بها هذه العمليات كالانبار ونينوى وديالى.

وأضاف الزاملي: إن اغلب مستخدمي كاتم الصوت في بغداد لديهم هويات وباجات حكومية.(على حد قوله). وفي وقت سابق، ذكر اللواء الركن حسن البيضاني رئيس هيئة أركان الجيش في قيادة عمليات بغداد أن موضوع أسلحة كاتم الصوت والعبوات اللاصقة يقلق الأجهزة الأمنية كثيرا، مضيفا: "إن الخط البياني للعمليات الإرهابية انخفض كثيرا إلا أن عمليات الاغتيال باستخدام العبوات اللاصقة والمسدسات الكاتمة للصوت والأسلحة الأخرى بدأت تؤشر ارتفاعا. وذكرت مصادر مؤكدة وجود سياسيين وضباط كبار في الأجهزة الأمنية متورطون بعمليات الاغتيال

بكواتم الصوت. مشيرا إلى تشكيل لجنة للتحقيق مع هؤلاء الضباط. وقال المصدر أن هناك أجندات سياسية وتدخلات إقليمية وفسادا مستشريا في الأجهزة الأمنية وراء حدوث هذه الخروقات الأمنية.

وأضاف أن هناك اتهامات موجهة إلى بعض المسؤولين باستخدام حمايتهم في عمليات التصفية السياسية.

مما يذكر انه تم تشكيل لجنة من قبل رئيس الوزراء للتحقيق مع المسؤولين والضباط المتهمين بهذه القضية، مشيرا إلى أن المعركة الآن بدأت داخل الأجهزة الأمنية بسبب الخروقات الكثيرة. و أتهم النائب عن ائتلاف العراقية اسكندر وتوت في الشهر الماضي الأجهزة الأمنية بتنفيذ عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة، إضافة إلى تنظيم القاعدة. وقال وتوت أن انتشار الاستهدافات بالأسلحة الكاتمة سببه الفساد الإداري والمالي المستشري في الجيش والشرطة لأغراض فساد مالي أو سياسي. وأضاف أن هناك بعض المتهمين المنتسبين للأجهزة الأمنية وبعض الضباط الموقوفين على ذمة التحقيق متهمون بالقيام بعمليات اغتيال. مطالبا باتخاذ اجراءات قضائية بحقهم حتى إن وصلت إلى الإعدام.